الماهية وكذا يندرج الاضافات اذا اتصف بها الماهية باعتبار
الوجود الخارجي سواد قبل بتحققها في الخارج اولا وكذا المعدوم
المستقل في الدرجة الاولى كمفهوم الفناء اذ يمكن ان يتصف
به الوجود الخارجي كيف وقد عدوه من الكلي الممكن الافراد
واعلم انهم عدوا الشيئية والوجود والامكان ونظايرها
مثل الماهية والامتناع والعدم في المعقولات الثانية وقال
العلامة الشريف في حاشية التجريد ما حاصله ان الشيئية الى
المعدودة من المعقولات الثانية هي الشيئية المطلقة فان
ما وجد في الخارج فهي اشياء مخصوصة ولا تحقق للمطلق فيه وهكذا
ان الحيوان المطلق ايضا لا يوجد في الخارج وما وجد فيه
فهو حيوان مخصوص فيلزم ان يكون من المعقولات الثانية لان
الحيوانية ليست مما يتعقل الا عارضا لغيره فان قلت هو جسم
طبيعي وما يتقوم في الوجود به الا المادة قلت لا يلزم من الافتقار
الى المادة في التعقل ان لا يتعقل الا عارضا لغيره لا يقال ان
الشيء والممكن والموجود ونظايرها كيف يعد من المعقولات
الثانية مع وجود افرادها في الخارج كيف وقد قسموا الموجود الى
الخارجية والذهنية وكذا الشيء لانا نقول كون مفهوم من
المعقولات الثانية وعارضا في ضمن حصصه للاشياء في العقل لا
ينافي ان يكون له فرد موجود في الخارج يحمل عليه مواطاة
فكونه باعتبار تلك الحصص من المعقولات الثانية وباعتبار
الفرد موجودا خارجيا صرح به العلامة الدواني والعقل في توقيف

المنطق

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات

المنطق ما باعتبار الجهة الوحدة الثانية المنطق قانون بل قوانين
لكل مسئلة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين الا انه كتب
ما كان اشتهر فاطلاق القانون على المنطق بتغيير من الكل باسم
الجزء وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لاشتراكها
في جهة وحدة تضبطها وتجعلها كشيء واحد والقانون في
الاصطلاح قضية كلية تستنبط منها احكام جزئيات موضوعها
اي يتعرف منها احكام القضايا التي هي فيها اخص من موضوعها
بان يجعل موضوع تلك القضايا محكوما عليه بموضوع تلك القضية
القضية ويجعل صغرى وتلك القضية كبرى هذا هو المراد بقولهم
القانون امر كلي ينطبق على جزئياته منه وتسمى تلك القضايا
فروعا وتسمى احكام تلك القضية يسمى تفريعا لكن نص
رئيس القوم بان مسائل العلوم موجبات حملية كلية فمن
ثم بان محمولات العلوم كليات فالمراد بجزئيات موضوعها
جزئيات لها زيادة ملابسة بموضوعها بان يتوقف تحققها
وصدقها على وجود تلك الجزئيات فخرجت السوالب والشرطيات
اما السوالب فلان صدقها لا يتوقف على وجود جزئيات
موضوعها وهذا هو المراد بقولهم السالبة لا تستدعي وجود
الموضوع والموجبة تستدعيه والا فالموجبة الكلية
الكاذبة ايضا لا تستدعيه واما الشرطيات فلانه لا موضوع
لها حتى يكون لها جزئيات فالمسائل التي يتراءى من ظواهرها
انها شرطية او سالبة فمتأولة كما وقع في عبارة

Copyright © King Saud University